

تقييم مستوى الإفصاح كأحد مبادئ الحوكمة من خلال قياس وتقييم

الأداء المالي في مجمع صيدال خلال الفترة 2017-2019

Evaluating the level of disclosure as one of the governance principles by measuring and evaluating the financial performance of Saidal Complex during the period 2017-2019

أ.د. صلواتشي هشام سفيان

مدرسة الدراسات العليا التجارية (الجزائر)

h.s.salaouatchi83@gmail.com

حبشي مصطفى*

مدرسة الدراسات العليا التجارية (الجزائر)

مخبر الإدارة والأداء والابتكار

m.habchi@hec.dz

ملخص:	معلومات المقال
تقف هذه الدراسة على مستوى الإفصاح الذي يطبقه المجمع الصناعي صيدال كأحد مبادئ حوكمة الشركات وذلك من خلال قياس وتقييم الأداء المالي للمجمع. وذلك بالاعتماد على القوائم المالية والتقارير السنوية التي يفصح عليها سنويا المجمع محل الدراسة؛ واستنتجنا من خلاله أن تطبيق حوكمة الشركات بآلياتها المختلفة ومبادئها خاصة الإفصاح أدى إلى تفعيل وتحسين مستوى الأداء المالي وتحديد دور الإفصاح ومدى تأثيره على الأداء المالي، كما تتمثل القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها الوسيلة الأساسية التي تقدم بها الإدارة المعلومات اللازمة عن حقيقة المركز المالي والأداء المالي.	تاريخ الارسال: 2021/05/16 تاريخ القبول: 2021/06/17 الكلمات المفتاحية: ✓ حوكمة الشركات ✓ الإفصاح ✓ الأداء المالي
Abstract :	Article info
<i>This study attempts to find out the level of disclosure applied by the Industrial complex SAIDAL as one of the principles of corporate governance through measuring and evaluating the complex's financial performance. By relying on the financial statements and annual reports disclosed annually by the complex; Through it. we concluded that the application of corporate governance with its various mechanisms and principles. especially disclosure. has led to the activation and improvement of the level of financial performance and the determination of the role of disclosure and the extent of its impact on financial performance.</i>	Received 16/05/2021 Accepted 17/06/2021 Keywords: ✓ Governance ✓ Disclosure ✓ Financial performance

. مقدمة:

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المؤسسات من معلومات حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة من مجلس إدارة الشركات، ومما لاشك أن القصور في متطلبات الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، الأمر الذي ينعكس على مستوى وفعالية الأداء المالي وكذا اتخاذ القرارات من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات ويؤدي إلى إفلاس الشركات واختيار الأسواق المالية. لذلك نحاول خلال هذه الدراسة الوقوف على أثر مبدأ الإفصاح وأثره على قياس وتقييم الأداء المالي. يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

الإشكالية الرئيسية: في ضوء ما سبق يتبين أهميته تطبيق مبدأ الإفصاح في التأثير على مستوى الأداء المالي في المؤسسة بالاعتماد على التقارير المالية، لذلك فإن هذه الدراسة تسعى على الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما هو تأثير الإفصاح المحاسبي على مستوى الأداء المالي في مجمع صيدال؟

الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم حوكمة الشركات وما هي مبادئها؟
- ماذا نعني بالإفصاح المحاسبي وعلاقته بالأداء المالي؟
- ما هو تقييم مستوى الأداء المالي في مجمع صيدال؟

فرضيات الدراسة:

- تبني المبادئ والقواعد الدولية الخاصة بأفضل الممارسات لضمان الوصول لأفضل الأداء الإداري والمالي في الشركات علاوة على تعزيز مبدأ الإفصاح المحاسبي لضمان حماية حقوق المساهمين وتوفير المعلومات التي تساعد المستثمرين.
- يطبق مجمع صيدال مستوى عال من الإفصاح المحاسبي مما ساهم في تحسين أدائه المالي.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الإفصاح المحاسبي باعتباره الوسيلة الأساسية في تفعيل الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية وتحديد دور الإفصاح ومدى تأثيره على الأداء المالي، والتعرف على دور الإفصاح المحاسبي وما يترتب عنه من زيادة الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية بالصورة التي تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة، وأهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة بشفافية تمكن من تلبية احتياجات مستخدمي هذه القوائم.

مناهج البحث:

يتم استخدام المنهج الاستقرائي: بهدف تتبع بعض الأدبيات السابقة التي عنت بالفكر المحاسبي وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة، إضافة إلى المنهج الوصفي: وذلك لوصف وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية.

1- ماهية حوكمة الشركات**1-1- تعريف حوكمة الشركات**

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: "OECD" حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها وذوي المصلحة الآخرين، وتقدم حوكمة الشركات أيضا الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف المؤسسة وتحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء". (بورقة، وغري، 2015، ص32)

وهناك تعريف قانوني لحوكمة الشركات: "مجموعة العلاقات التي تنظم في إطار العمل بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها والمساهمين فيها والأطراف ذوي العلاقة الآخرين" (الحسبان، 2017، ص230)

أهمية حوكمة الشركات وأهدافها

- ضمان حقوق كل المساهمين مثل التصويت، والمشاركة في القرارات الخاصة بأي تغييرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل.
- الإفصاح الكامل عن أداء الشركة ووضعها المالي وقرارات الإدارة العليا الجوهرية لتساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات (بورقة، غربي، 2017، ص134)

ويمكن إضافة مجموعة هامة من أهداف للحوكمة فيما يلي: (القاضي، المطارنة، ابو الهيجاء، 2018، ص91)

✓ إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة.

✓ تنمية الاستثمارات وتدفقاتها وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة.

✓ العمل على تحسين الأداء المالي من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين.

✓ التركيز على الجوانب الأخلاقية في عمل الشركات هي الأكثر ملائمة لدعم الحوكمة الجيدة والناجحة.

1-2- زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي وزيادة قدرة الإدارة على تحفيز واستقرار العاملين.

خصائص حوكمة الشركات: تتميز الحوكمة بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي: (حدي، زيدان، 2018، ص251)

- الانضباط: إتباع السلوك المهني والأخلاقي المناسب والصحيح؛

- الإفصاح والشفافية: تقديم صورة حقيقية عن كل ما يحدث في المؤسسة، وتوفير قنوات لبث المعلومات تسمح بعدالة ولكافة المستخدمين والمهتمين بالحصول على تلك البيانات والمعلومات، وفي التوقيت المناسب؛

- الاستقلالية: القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة دون ضغوط؛

- المساءلة: إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛

- المسؤولية: مسؤولية الأطراف المكلفة بالتسيير والرقابة أمام ذوي المصلحة في المؤسسة؛

- العدالة: احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة؛

- المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.

1-3- مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، مبادئ حوكمة الشركات، وقد أعيد إصدارها وتعديلها سنة 2004، وتستهدف هذه المبادئ مساعدة كل الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة في تطوير وتحسين الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية لتطبيق حوكمة الشركات (حبوش، 2007، ص3)، ويمكن اعتبارها المرجع الأساسي للعديد من الممارسات المتعلقة بحوكمة الشركات وتتلخص هذه المبادئ فيما يلي:

- ضمان وجود أساس كإطار فعال لحوكمة الشركات: ينص المبدأ الأول من مبادئ حوكمة الشركات على أن تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع مع قواعد القوانين والالتزام بتطبيقها مع تمتع الهيئات الرقابية والمشرفة بالسلطة، النزاهة والموارد اللازمة للقيام بمهامها على أعلى مستوى. (يزيد، كسري، 2017، ص76) وأن يبين بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة". ومع تراكم الخبرات الجديدة وتغير ظروف الأعمال، قد يتطلب الأمر تعديل مضمون وهيكل الإطار. (العابدي، 2017، ص179)

- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: ينص المبدأ الثاني من مبادئ حوكمة الشركات على الآتي: يتعين أن يكفل إطار أساليب ممارسة حوكمة الشركات حماية المساهمين، حيث أن لهم حقوق ملكية معينة كالحق في تأمين طرق تسجيل الملكية، حق المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، الحق في الحصول على نصيب من الأرباح والمشاركة في التصويت والحق في نقل أو تحويل ملكية الأسهم وغيرها من الحقوق. (ملاح، 2017، ص127)

- المعاملة المتساوية للمساهمين: يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات العدل بين جميع المساهمين في كافة حقوقهم مع التركيز على حقوق أصحاب الأقلية والمساهمين الجانِب، وينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب. وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم". (المناسير، 2017، ص21)

- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: ينص على أن يحتوي إطار حوكمة الشركات على إقرار بحق أصحاب المصلحة كما يرسبها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الإستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة". (ملاح، 2017، ص127)

- مسؤوليات مجلس الإدارة: ينص هذا المبدأ على وجوب محاسبة مجلس الإدارة عن مسؤولياته أمام الشركة والمساهمين، إذ يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة العمل لتحقيق الأفضل لصالح الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح. (المناسير، 2017، ص21)

- الإفصاح والشفافية: يعد مبدأ الإفصاح والشفافية الأداة الأقوى للتأكد من سلوك الشركات وحماية المستثمرين، (جهاد، 2015، ص27) كما يمثل الإفصاح والشفافية أحد الركائز المهمة في نظام مبادئ حوكمة الشركات، ويقصد به الإفصاح السليم والصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك المركز المالي وحقوق الملكية وحوكمة الشركات". (حامد محمد، علي عوض، 2018، ص136)

2- الإفصاح المحاسبي كآلية لتفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

1-2- مفهوم الإفصاح المحاسبي

1-1-2 نشأة الإفصاح المحاسبي

ظهر مصطلح الإفصاح لأول مرة في منتصف القرن التاسع عشر في نطاق قوانين الشركات الإنجليزية، أي أنه ظهر كقاعدة قانونية بالرغم من عدم وجود مبادئ للمحاسبة أو معايير للتدقيق، وكذلك ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية أيضا كقاعدة قانونية في الثلث الأول من القرن العشرين. (وصفي، 2004، ص155)

تعريف (Kohler) في كتابه قاموس المحاسبين بأنه: "تفسير أو إظهار حقيقة أو رأي أو تفاصيل تتعلق بالقوائم المالية التي يتضمنها تقرير المدقق ويظهر في شكل معلومة أساسية أو ملحوظة للمساعدة في تفسير هذه القوائم أو التقارير". (بكر، 2008، ص5)

2-1-2 تعريف الإفصاح المحاسبي

توجد الكثير من التعريفات المرتبطة بالإفصاح المحاسبي، فقد عُرِفَ على أنه: "عبارة عن عرض للمعلومات الهامة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على التزاماته" (احمد لطفي، 2009، ص66)

- يساعد الإفصاح في تحسين فهم الجمهور لهيكل ونواحي نشاط المنشأة، وسياسات الشركة وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقية، وعلاقات الشركات مع المجتمعات التي تعمل فيها. ويحتوي على العناصر التالية:
- ✓ يقتصر الإفصاح على المعلومات التالية: النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة، أهداف الشركة، الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت، سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين، العمليات المتصلة بأطراف من الشركة، عوامل المخاطرة المتوقعة، الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين، هياكل وسياسات الحوكمة.
- ✓ دقة الإفصاح والتوقيت الملأئم وشموليته.
- ✓ يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن أعداد معينة من المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يجوزونها.
- ✓ يجب القيام بمراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل، ومؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية موضوعية إلى مجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي المادية والهامة.
- ✓ يجب عند بث المعلومات أن توفر فرصة متساوية وفي التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات.
- ✓ ينبغي استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يشجع على تقديم التحليلات عن طريق المحللين، والسماسة، ووكالات التقييم والتصنيف، والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون، بعيدا عن أي تعارض هام في المصلحة. (ابن خليفة، درهمون، 2018، ص 114 - 115)

2-2- أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

2-2-1- أهمية الإفصاح المحاسبي: تكمن أهميته في المزايا التي يحققها؛ أهمها: (عطا العلول، 206، ص22)

- ✓ تحقيق العدالة بين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية، ليقول من المناجرة بناء على المعلومات الداخلية، وتحقيق من خلال إضاعة الفرصة على المستثمرين في تحقيق أرباح على حساب باقي المستثمرين؛
- ✓ الإقبال على شراء أسهم المنشآت التي تفصح أكثر من غيرها لأن المستثمر بطبيعته لا يرغب في المخاطرة الناتجة عن نقص المعلومات، وتفضيل سهم هذه المنشآت على غيرها يؤدي إلى ارتفاع أسعارها؛
- ✓ المساهمة في الحفاظ على استقرار أسعار الأسهم حيث أن نقص المعلومات يزيد من التذبذبات في أسعارها، الأمر الذي يؤدي إلى فسح المجال لعمليات المضاربة في السوق المالي.

2-2-2- أهداف الإفصاح المحاسبي

- ذكر (الناغي، 2007، ص283) ان الهدف العام في إظهار العرض العادل والتعبير الحقيقي، وذلك في التعبير بوضوح عن الوضع المالي لأداء المنشأة والتغيرات في الحالة المالية، ويمكن تحقيقه من خلال تطبيق المعايير الدولية وتوفير الخصائص النوعية للمعلومات.
- حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية (FASB) الهدف من الإفصاح في مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء المؤسسة، نتيجة لتوفير بيانات مفصلة عن أنشطتها مما تسهم في تقييم الربحية والمخاطرة على أسس أكثر موضوعية (بجياوي، 2009، ص154)

2-3- تقييم الأداء المالي ومدى تأثيره بالإفصاح

- يغطي الأداء المالي في الشركات والمؤسسات باهتمام متزايد من قبل الباحثين والإداريين والمستثمرين، لأنه هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرار، لذلك في هذا الجزء سيتم التطرق إلى ماهية الأداء المالي ومختلف المفاهيم المرتبطة به.

2-3-1 - تعريف تقييم الأداء

يرجع أصل كلمة أداء إلى اللاتينية، فالأداء هو المقابل للكلمة الإنجليزية (Performance) والتي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه. (يحيوي، 2009، ص155)

عرف بعض الباحثين الأداء على أنه: "القدرة على الإنتاج بفعالية (باستهلاك القليل من الموارد) للسلع والخدمات التي تستجيب لطلب السوق (الجودة، الأجل، الخيار، السعر) بما يسمح بتحقيق فائض لتحريك النظام الاقتصادي". وعرفه البعض الآخر بأنه: "العلاقة بين النتيجة والمجهود، وهو أيضا معلومة كمية في أغلب الأحيان تبين درجة بلوغ الغايات والأهداف والمعايير والخطط المتبعة في المنظمة".

كما عرفته يحيوي على أنه: "قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المطلوب تحقيقها، أو الممكن الوصول إليها حتى تكون صورة حية لما حدث ويحدث فعلا، ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط المصنوعة بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء". (يحيوي، 2009، ص161)

2-3-2 - أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

حسب (جمعة، 2000، ص28) فإن دور المؤسسة في المجتمع حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائض إيجابية من الأرباح في سبيل تشكيل الثروة، ومن ثم تعظيم القيمة السوقية والتي تعمل على تعظيم عائد حملة الأسهم ان كانت المؤسسة مدرجة في البورصة، ولا يأتي ذلك إلا من خلال تحقيق أقصى الإيرادات وبأقل مخاطرة.

كما له أهداف حيث يساعد تقييم الأداء على متابعة نشاط المنظمة وقياسه وتخطيطه من خلال مؤشرات الأداء لإعطاء صورة واضحة عن الأداء الكلي للمؤسسة، والبحث عن طريقة تضمن التسيير الفعال للإستراتيجية المتبعة، سواء المتعلقة بنشاط المؤسسة أو المنتج والخدمة بصفة خاصة أو مركز مسؤولية معين. وبذلك فإن عملية تقييم الأداء تهدف إلى:

- ✓ اختبار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة؛
- ✓ اتخاذ القياسات والإجراءات اللازمة من أجل تفادي -مستقبلا- الفوارق الناتجة من سوء التوازن في التسيير عموما، والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المتوقعة، فالتقييم الأدائي يهدف أساسا إلى التحكم في الحدث قبل وقوعه؛
- ✓ التأكد من تنفيذ الأهداف بأعلى درجة من الكفاءة؛ ومن سير التطورات الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.

أهداف قياس الأداء

تستهدف عملية قياس الأداء ثلاثة مستويات هي المنشأة المدير، الفرد أو العامل وتشمل تلك الغايات على الآتي:

(علوي، 2004، ص47)

- ✓ مناخ ملائم من الثقة والتعامل الأخلاقي.
- ✓ رفع مستوى أداء العاملين واستثمار قدراتهم وإمكاناتهم بما يساعدهم على التقدم والتطوير.
- ✓ تقييم برامج وسياسات إدارة وإعداد الموارد البشرية إذ تُستخدم نتائجها كمؤشرات للحكم على دقة هذه السياسات.
- ✓ مساعدة المنشأة في وضع معدلات أداء معيارية دقيقة.
- ✓ أما على مستوى المديرين فيهدف إلى تطوير العلاقات الجيدة مع العاملين وتنمية مهاراتهم وإمكاناتهم الفكرية لزيادة شعورهم بالعدالة، وذلك بتثمين جهودهم المبذولة من قبل المنشأة يجعلهم أكثر شعورا بالمسؤولية والجدية والاجتهاد.

2-3-2 - مدى تأثير الإفصاح المحاسبي على تقييم الأداء المالي للمؤسسة

إن الإفصاح المحاسبي هو الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين من أجل دعم قراراتهم خصوصاً المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل، ونظراً للاهتمام المتزايد من قبل أصحاب الاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة بجدوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، فإن ذلك يؤدي إلى استمرار الضغوط على المهنة لتطوير أدائها في خدمة قطاعات الأعمال من ناحية ودعم نظام الرقابة والمساءلة فيها من ناحية أخرى (فاتح، 2006)

ويظهر كذلك دور الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة التي تحسّن فهم أهمية الأدوات المالية وأدائها في الأسواق المالية من أجل توفير معلومات محدّدة لاستخدامها، والسياسات المحاسبية الملائمة والمخاطر المترتبة عليها وسياسة الإدارة للتحكم في هذه المخاطر، ويتجلى دور الإفصاح أيضاً في توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين في هذا الشأن.

ومما سبق يتضح أن الهدف الأساسي من الإفصاح هو التأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية. (الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المالي للشركة) لكافة المتعاملين في السوق في وقت واحد وبالشكل الذي يساهم في اتخاذ قرارات الاستثمار ويشمل أيضاً الإفصاح بشكل عام عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية وأداء الشركة وهيكل الملكية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية أو المحلية المطبقة، كذلك وجوب تصميم الإفصاح بما يضمن تحسّن نوعية القوائم المالية المعروضة وكذلك متطلبات عملية بخصوص موضوعات معينة مثل: الجوهرية وفرضية استمرار المنشأة واختيار السياسات المحاسبية عندما لا يكون هناك معيار ثابت، وعرض المعلومات للمقارنة.

ولاشك أن توفير هذه القواعد يتم من قبل عدد من الجهات الرسمية وجهات القطاع الخاص كالغرف التجارية والتي من شأنها أن تعمل على تعزيز وتفعيل تطبيق قواعد حوكمة الشركات الذي أصبح مطلباً ضرورياً، وذلك للمساهمة في تدعيم الثقة في الشركات والمؤسسات من خلال تبني المبادئ والقواعد الدولية الخاصة بأفضل الممارسات لضمان الوصول لأفضل أداء إداري ومالي في الشركات علاوة على تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة اللازمين لضمان حماية حقوق المساهمين.

إن قوة حوكمة الشركات تتطلب إيجاد الأنظمة والقوانين ومتطلبات نظام الشركات والمعايير المهنية الصادرة من جهة وبين مجالس إدارات الشركات ولجان المراجعة من جهة أخرى كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري.

تتمثل القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها الوسيلة الأساسية التي تقدم بها الإدارة المعلومات اللازمة عن حقيقة المركز المالي والأداء المالي والتغيرات في الحقوق الملكية والتغيرات في التدفقات النقدية، وكذلك المعلومات الأخرى المفيدة لمستخدمي القوائم المالية الذين لم يتمكنوا من الحصول على المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ القرارات المختلفة، ولذلك اهتمت المعايير المحاسبية برعاية هاته الفئة من الأفراد عن طريق وضع المعايير اللازمة لتقديم الإفصاحات اللازمة لهم.

4- قياس وتقييم الأداء المالي على مجمع صيدال

سيتم في هذا الجزء تطبيق مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي على مجمع صيدال، حيث تهتم هذه المؤشرات بدراسة مختلف التدفقات الكمية الموجودة بين مختلف بنود القوائم المالية خلال فترة زمنية واحدة.

4-1- قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام رأس المال العامل

من أجل معرفة مدى توازن مجمع صيدال ماليا، سيتم القيام بإعداد الميزانية المالية المختصرة وحساب مختلف المؤشرات المالية المتعلقة بها من رأس مال عامل سيولة والاحتياج في رأس المال والخزينة من جهة، ومن جهة أخرى سيتم إعداد الميزانية الوظيفية وحساب

الوحدة: 01 دج

البيان	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	41 250 228 670,09	32 767 734 008,14	34 240 989 173,52
- الأصول الثابتة	33 959 354 465,81	24 830 612 573,08	26 773 207 679,36
= رأس المال العامل سيولة FR_L	7 290 874 204,28	7 937 121 435,06	7 467 781 494,16

مختلف المؤشرات المالية المتعلقة بها من رأس مال عامل وظيفي والاحتياج في رأس المال الإجمالي والخزينة الصافية من جهة أخرى.

4-1-1- إعداد الميزانية المالية المختصرة وحساب مختلف المؤشرات المالية المرتبطة بها

أ. إعداد الميزانية المالية المختصرة: بناءً على ميزانيات السنوات المالية 2017، 2018 و 2019 يمكن بناء الميزانية المالية وفقاً للمبادئ الأساسية كما يلي:

الجدول رقم (01): الميزانية المالية المختصرة

الأصول	2017	2018	2019	الخصوم	2017	2018	2019
الأصول الثابتة	33 959 354 465,81	24 830 612 573,08	26 773 207 679,36	الأموال الدائمة	41 250 228 670,09	32 767 734 008,14	34 240 989 173,52
				الأموال الخاصة	27 931 531 057,74	19 796 410 396,58	21 776 278 416,42
				الديون طويلة الأجل	13 318 697 612,35	12 971 323 611,56	12 464 710 757,10
الأصول المتداولة	14 359 590 124,42	14 743 731 388,84	13 660 971 197,91	الخصوم المتداولة	7 068 715 920,14	6 806 609 953,78	6 193 189 703,75
المخزونات	4 883 145 010,78	6 288 271 950,21	6 887 530 621,19	الموردون والحسابات المستحقة	1 436 731 269,94	2 249 615 538,04	1 556 885 668,31
الزبائن	3 192 081 776,57	3 681 013 225,61	3 177 533 740,40	الضرائب	726 697 526,43	201 334 246,61	116 625 268,50
المدينون الآخرون	1 357 618 287,35	1 391 490 814,49	1 436 859 091,79	الديون الأخرى	4 107 579 876,69	3 734 753 856,30	3 708 972 235,69
الضرائب	169 292 263,58	228 705 651,05	222 336 344,63				
أصول جارية أخرى							
المناحاة	4 757 452 786,14	3 154 249 747,48	1 936 711 399,90	خزينة الخصوم	797 707 247,08	620 906 312,83	810 706 531,25
المجموع العام للأصول	48 318 944 590,23	39 574 343 961,92	40 434 178 877,27	المجموع العام للخصوم	48 318 944 590,23	39 574 343 961,92	40 434 178 877,27

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على ميزانيات السنوات المالية 2017، 2018 و 2019.

ب - حساب مؤشرات التوازن المالي المرتبطة بالميزانية المالية:

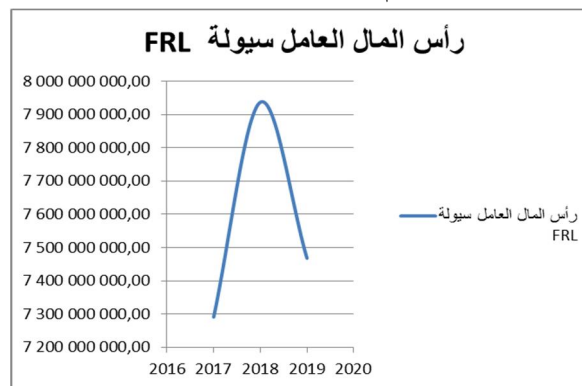
الجدول رقم (02): حساب رأس المال العامل سيولة FR_L

ب.1. حساب رأس المال العامل سيولة FR_L : يمكن حساب رأس المال العامل سيولة وفق الجدول التالي:

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات الجدول رقم (01).

نلاحظ أن رأس المال العامل لسنة 2017 موجب وهذا ما يدل على أن المؤسسة تحترم قاعدة التوازن المالي الأدنى، وبذلك نقول أن المؤسسة قد مولت جميع أصولها الثابتة والبالغة 33959354465,81 دج بأموالها الدائمة والبالغة 1250228670,09 دج وبقي مبلغ قدره 7290874204,28 دج والمتمثل في رأس المال العامل والذي يعتبر كهامش أمان يسمح بتغطية احتياجات الدورة. بالنسبة لسنتي 2018 و 2019 نفس ما قيل عن سنة 2017 فرؤوس الأموال العاملة موجبة والمؤسسة احترمت قاعدة التوازن المالي الأدنى وكل الأصول الثابتة مولت عن طريق الأموال الدائمة مع بقاء هامش أمان يسمح بتغطية احتياجات الدورة. نلاحظ من خلال سنوات الدراسة أن المؤسسة تحترم قاعدة التوازن المالي الأدنى، بل وتسعى إلى الرفع من رأس المال العامل من دورة إلى أخرى وهو الملاحظ من خلال دورتي 2017 و 2018، إلا أنها حققت انخفاض في سنة 2019 ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (01): تطور رأس المال العامل سيولة



المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على معطيات الجدول رقم (02).

ب. 2. حساب الاحتياج في رأس المال العامل: يمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (03): حساب الاحتياج في رأس المال العامل

الوحدة: 01 دج

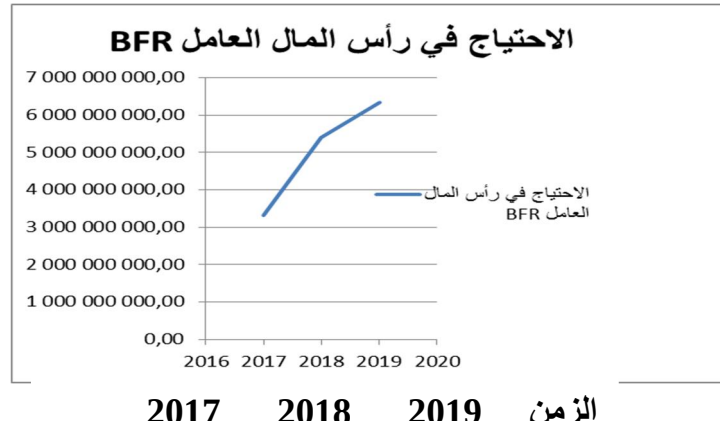
البيان	2017	2018	2019
المخزونات	4 883 145 010,78	6 288 271 950,21	6 887 530 621,19
الزبائن	3 192 081 776,57	3 681 013 225,61	3 177 533 740,40
المدينون الآخرون	1 357 618 287,35	1 391 490 814,49	1 436 859 091,79
الضرائب	169 292 263,58	228 705 651,05	222 336 344,63
المجموع 01	9 602 137 338,28	11 589 481 641,36	11 724 259 798,01
الموردون والحسابات المستحقة	1 436 731 269,94	2 249 615 538,04	1 556 885 668,31
الضرائب	726 697 526,43	201 334 246,61	116 625 268,50
الديون الأخرى	4 107 579 876,69	3 734 753 856,30	3 708 972 235,69
المجموع 02	6 271 008 673,06	6 185 703 640,95	5 382 483 172,50
الاحتياج في رأس المال العامل 01-02	3 331 128 665,22	5 403 778 000,41	6 341 776 625,51

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على معطيات الجدول رقم (01).

من قراءتنا للجدول نلاحظ أن المؤسسة خلال سنوات الدراسة 2017، 2018، 2019 قد حققت احتياج في رأس المال موجب وهذا يدل على أن المؤسسة لم تستطع تغطية احتياجات الدورة بواسطة موارد الدورة العادية، وهي بذلك مضطرة إلى اللجوء لموارد أخرى والمتمثلة في رأس المال العامل.

كما نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل في ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة، وهذا يدل على أن المؤسسة لم تستطع التحكم في احتياجاتها، ويمكن توضيح تطور الاحتياج في رأس المال العامل من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (02): تطور الاحتياج في رأس المال العامل



المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على معطيات الجدول رقم (03).

ب.3. حساب الخزينة: يمكن حساب الخزينة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (04): حساب الخزينة

الوحدة: 01 دج

البيان	2017	2018	2019
خزينة الأصول (المتاحات)	4 757 452 786,14	3 154 249 747,48	1 936 711 399,90
- خزينة الخصوم	797 707 247,08	620 906 312,83	810 706 531,25
= الخزينة عن طريق عناصر الميزانية	3 959 745 539,06	2 533 343 434,65	1 126 004 868,65
رأس المال العامل سيولة FR_L	7 290 874 204,28	7 937 121 435,06	7 467 781 494,16
- الاحتياج في رأس المال العامل	22.3 331 128 665	5 403 778 000,41	6 341 776 625,51
= الخزينة عن طريق معادلة التوازن	3 959 745 539,06	2 533 343 434,65	1 126 004 868,65

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على معطيات الجدول رقم (01).

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال كل سنوات الدراسة وهذا راجع لكون رأس المال العامل (هامش الأمان) موجب وأكبر من احتياجات الدورة، أي أن هامش الأمان استطاع تغطية كافة احتياجات الدورة وبقي رصيد مالي يتمثل في الخزينة. كما نلاحظ انخفاض الخزينة من سنة إلى أخرى، هذا الانخفاض سيء على العموم، ويمكن توضيح هذا التدهور من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03): تطور الخزينة



المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على معطيات الجدول رقم (03).

4-1-2 - إعداد الميزانية الوظيفية وحساب مختلف المؤشرات المالية المرتبطة بها

إعداد الميزانية الوظيفية: بناءً على ميزانيات السنوات المالية 2017، 2018 و 2019 يمكن بناء الميزانية الوظيفية، وهذا وفقاً للمبادئ الأساسية لإعداد الميزانية الوظيفية كما يلي:

الجدول رقم (05): الميزانية الوظيفية

الأصول	2017	2018	2019	الخصوم	2017	2018	2019
الاستثمارات المسفرة	54 071 174 917,96	45 104 428 321,40	47 814 418 783,66	الموارد الدائمة	63 975 148 058,34	55 700 790 468,52	57 823 067 846,01
التيمنات المعنوية	54 071 174 917,96	45 104 428 321,40	47 814 418 783,66	رؤوس الأموال الخاصة	27 931 531 057,74	19 796 410 396,58	21 776 278 416,42
التيمنات العينية				مخصصات الإهلاكات ومخفي	22 724 919 388,25	22 933 056 460,38	23 582 078 672,49
التيمنات المالية				الديون المالية	13 318 697 612,35	12 971 323 611,56	12 464 710 757,10
الأصول المتداولة	16 972 689 060,52	17 402 972 100,86	16 201 838 766,10	الخصوم الجارية:	7 068 715 920,14	6 806 609 953,78	6 193 189 703,75
الأصول المتداولة للاستغلال	10 589 636 834,37	12 534 083 891,02	12 523 488 763,42	ديون الاستغلال	2 163 428 796,37	2 450 949 784,65	1 673 510 936,81
المخزونات	5 512 385 257,34	6 956 065 304,74	7 449 789 735,69	الموردون	1 436 731 269,94	2 249 615 538,04	1 556 885 668,31
التيمنات	5 077 251 577,03	5 578 018 586,28	5 073 699 027,73	الضرائب	726 697 526,43	201 334 246,61	116 625 268,50
أصول المتداولة خارج الاستغلال	1 539 286 597,94	1 632 202 796,00	1 659 202 936,42	ديون خارج الاستغلال	4 107 579 876,69	3 734 753 856,30	3 708 972 235,69
المدينون الآخرون	1 357 995 866,76	1 391 498 314,49	1 436 866 591,79	ديون أخرى	4 107 579 876,69	3 734 753 856,30	3 708 972 235,69
الضرائب	181 290 731,18	240 704 481,51	222 336 344,63				
أصول جارية أخرى							
خزينة الأصول	4 843 765 628,21	3 236 685 413,84	2 019 147 066,26	خزينة الخصوم	797 707 247,08	620 906 312,83	810 706 531,25
المجموع العام للأصول	71 043 863 978,48	62 507 400 422,26	64 016 257 549,76	المجموع العام للخصوم	71 043 863 978,48	62 507 400 422,30	64 016 257 549,76

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على ميزانيات السنوات المالية 2017، 2018 و 2019.

ب. حساب مؤشرات التوازن المالي المرتبطة بالميزانية الوظيفية:

ب.1. حساب رأس المال العامل الوظيفي FRng: يمكن حساب رأس المال العامل الوظيفي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (06): رأس المال العامل الإجمالي FR_{ng}

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على معطيات الجدول رقم (05).

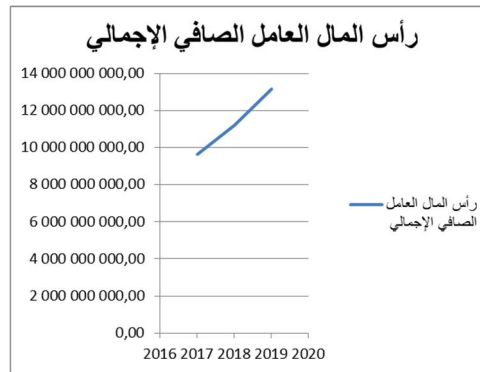
نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال كل سنوات الدراسة، وهذا ناتج لكون الاستخدامات المستقرة مولت

البيان	2017	2018	2019
الموارد الدائمة	63 975 148 058,34	55 700 790 468,52	57 823 067 846,01
- الاستخدامات المستقرة	54 071 174 917,96	45 104 428 321,40	47 814 418 783,66
= رأس المال العامل الإجمالي FR_{ng}	9 903 973 140,38	10 596 362 147,12	10 008 649 062,35

بالكامل عن طريق الموارد الدائمة، وبقي جزء معتبر من الموارد تمثل في رأس المال العامل الإجمالي والذي يعتبر كهامش أمان يمكن للمؤسسة من خلاله تغطية احتياجات الدورة المرتبطة بالاستغلال وحتى غير المرتبطة بالاستغلال.

كما نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (04): تطور رأس المال العامل الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على معطيات الجدول رقم (06).

ب.2. حساب الاحتياج في رأس المال العامل BFR : يمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (07): الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال وخارج الاستغلال

الوحدة: 01 دج

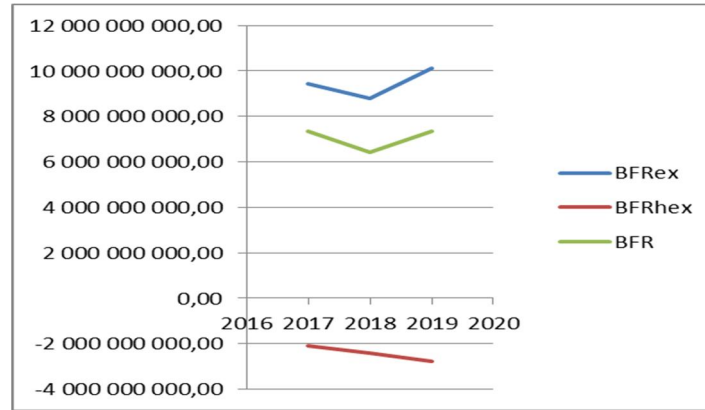
البيان	2017	2018	2019
الأصول المتداولة للاستغلال	10 589 636 834,37	12 534 083 891,02	12 523 488 763,42
ديون الاستغلال	2 163 428 796,37	2 450 949 784,65	1 673 510 936,81
الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال	8 426 208 038,00	10 083 134 106,37	10 849 977 826,61
الأصول المتداولة خارج الاستغلال	1 539 286 597,94	1 632 202 796,00	1 659 202 936,42
ديون خارج الاستغلال	4 107 579 876,69	3 734 753 856,30	3 708 972 235,69
الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال	-2 568 293 278,75	-2 102 551 060,30	-2 049 769 299,27
الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي	5 857 914 759,25	7 980 583 046,07	8 800 208 527,34

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على معطيات الجدول رقم (05).

من خلال القراءة المتأنية نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال لكل سنوات الدراسة موجب وهذا يدل على وجود احتياجات مرتبطة بالاستغلال، أي أن الموارد العادية لدورة الاستغلال لم تغطي كافة الاحتياجات العادية للاستغلال، هذا من جهة، من جهة أخرى نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال سالب لكل سنوات الدراسة وهذا يدل على أن الموارد خارج الاستغلال غطت كافة الاحتياجات خارج الاستغلال مما نتج عنه احتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال سالب أي موارد خارج الاستغلال.

كما نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي موجب مما يدل على أن المؤسسة لم تتمكن من تمويل احتياجات الدورة بمواردها، مما يتطلب منها اللجوء إلى رأس المال العامل الإجمالي لتغطية هذه الاحتياجات، ويمكن تمثيل كل من الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (05): الاحتياج في رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال



المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على معطيات الجدول رقم (07).

ب.3. حساب الخزينة الصافية Tn: يمكن حساب الخزينة الصافية وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (08): الخزينة الصافية

الوحدة: 01 دج

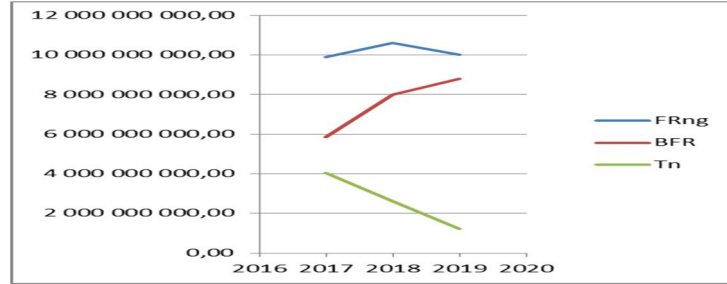
2019	2018	2017	البيان
2 019 147 066,26	3 236 685 413,84	4 843 765 628,21	خزينة الأصول (المتاحات)
810 706 531,25	620 906 312,83	797 707 247,08	- خزينة الخصوم
1 208 440 535,01	01,2 615 779 101	4 046 058 381,13	= الخزينة عن طريق عناصر الميزانية
10 008 649 062,35	10 596 362 147,12	9 903 973 140,38	رأس المال العامل الإجمالي
8 800 208 527,34	7 980 583 046,07	5 857 914 759,25	- الاحتياج في رأس المال العامل
1 208 440 535,01	2 615 779 101,01	4 046 058 381,13	= الخزينة عن طريق معادلة التوازن

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على معطيات الجدول رقم (05).

نلاحظ أن الخزينة الصافية موجبة تماما خلال كل سنوات الدراسة وهذا نظرا لأن رأس المال العامل الإجمالي أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالية، وهذا جيد من ناحية التوازن المالي كون وجود سيولة في الخزينة يضمن حالة اليسر المالي وعدم وقوع المؤسسة في حالة العسر المالي، إلا أنه من الأفضل للمؤسسة توظيف جزء من هذه الأموال قصد الاستفادة منها. كما يمكن ملاحظة أن الخزينة الصافية في تدهور مستمر ويمكن ملاحظة هذا ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم

(06): تطور الخزينة الصافية



المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على معطيات الجدول رقم (04-08).

4-2- قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

4-2-1- حساب نسب السيولة: يمكن حساب مختلف النسب وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (09): حساب نسب السيولة

النسبة	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	14 359 590 124.42	14 743 731 388.84	13 660 971 197.91
الخصوم المتداولة	7 068 715 920.14	6 806 609 953.78	6 193 189 703.75
نسبة السيولة العامة	2.03	2.17	2.21
المدينون الأقل من سنة + القيم الجاهزة	9 476 445 113.64	8 455 459 438.63	6 773 440 576.72
الخصوم المتداولة	7 068 715 920.14	6 806 609 953.78	6 193 189 703.75
نسبة السيولة المختصرة	1.34	1.24	1.09
القيم الجاهزة	4 757 452 786.14	3 154 249 747.48	1 936 711 399.90
الخصوم المتداولة	7 068 715 920.14	6 806 609 953.78	6 193 189 703.75
نسبة السيولة الجاهزة	0.67	0.46	0.31

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على معطيات الجدول رقم (01).

- **نسبة السيولة العامة:** تستخدم هذه النسبة لمقارنة سيولة الأصول باستحقاقية الخصوم في الأجل القصير، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن هذه النسبة أكبر من الواحد خلال كل سنوات الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة لو حولت الأصول المتداولة كلياً إلى سيولة فإنها تغطي الديون قصيرة الأجل بنسبة 203 %، 217 %، 221 % لسنوات الدراسة على التوالي، وكونها أكبر من الواحد فإنها تدل على أن رأس المال العامل موجب.
- **نسبة السيولة المختصرة:** تستخدم هذه النسبة بافتراض أن المخزونات بكل أنواعها ضمن الأصول المتداولة قد تكون صعبة التحول إلى سيولة، فهل بإمكان باقي الأصول المتداولة من تغطية التزامات الشركة من الديون قصيرة الأجل؟، حيث نلاحظ

من خلال الجدول رقم (09) أن هذه النسبة أكبر من الواحد خلال كل سنوات الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة لو حولت الأصول المتداولة باستثناء المخزونات كلفة إلى سيولة فإنها تغطي الديون قصيرة الأجل بنسبة 134 %، 124 %، 109 % لسنوات الدراسة على التوالي.

- **نسبة السيولة الجاهزة:** تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية القيم الجاهزة بمفردها لالتزامات الشركة من الديون قصيرة الأجل بافتراض أن الأصول المتداولة الأخرى بطيئة التحول إلى سيولة، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن هذه النسبة معتبرة خلال كل سنوات الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة لو أرادت تسديد ديونها قصيرة الأجل باستخدام سيولتها الجاهزة فقط فإنها ستغطي الديون قصيرة الأجل بنسبة 67 %، 46 %، 31 % لسنوات الدراسة على التوالي (هناك من يرى أنه يجب أن تكون هذه النسبة تتراوح بين 20 % و 30 %)، وما نراه هنا أنه لا يجب أن تكون صغيرة جدا فتقع الشركة في مخاطر السيولة وعدم التسديد، ولا يجب أن تكون كبيرة فتتجمد موجودات كان من المفروض أن تستخدم في دورة الاستغلال.

4-2-2- حساب نسب التمويل: يمكن حساب مختلف النسب وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (10): حساب نسب التمويل

النسبة	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	41 250 228 670.09	32 767 734 008.14	34 240 989 173.52
الأصول الثابتة	33 959 354 465.81	24 830 612 573.08	26 773 207 679.36
نسبة التمويل الدائم	1.21	1.32	1.28
الأموال الخاصة	27 931 531 057.74	19 796 410 396.58	21 776 278 416.42
الأصول الثابتة	33 959 354 465.81	24 830 612 573.08	26 773 207 679.36
نسبة التمويل الخاص	0.82	0.80	0.81
الأموال الخاصة	27 931 531 057.74	19 796 410 396.58	21 776 278 416.42
مجموع الديون	13 318 697 612.35	12 971 323 611.56	12 464 710 757.10
نسبة الاستقلالية المالية	2.10	1.53	1.75
مجموع الديون	19 589 706 285.41	19 157 027 252.51	17 847 193 929.60
مجموع الخصوم	48 318 944 590.23	39 574 343 961.92	40 434 178 877.27
نسبة التمويل الخارجي	0.41	0.48	0.44

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على معطيات الجدول رقم (01).

- **نسبة التمويل الدائم:** نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن هذه النسبة أكبر من الواحد خلال كل سنوات الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة يمكنها أن تغطي كل أصولها الثابتة باستخدام مواردها الدائمة وهذا بنسب متفاوتة 121 %، 132 %، 128 % على التوالي حسب سنوات الدراسة. أي أن المؤسسة تملك هامشا للأمن مما يسمح لها بتغطية جزء من احتياجات الدورة قصيرة الأجل بالموارد طويلة الأجل، وهذا ما يتوافق مع مبدأ الملاءمة بين مدة حياة الأصول ومدة حياة الخصوم، وهذه النسبة تبين أن رأس المال العامل موجب.

- **نسبة التمويل الخاص:** تبين أن الأموال الخاصة (مساهمات الشركاء) بمفردها دون الاستعانة بالديون طويلة الأجل سواء في شكل قروض أو سندات، حيث نلاحظ من الجدول رقم (10) أن هذه النسبة تساوي 82%، 80% و 81% لسنوات الدراسة على التوالي أي أقل من الواحد مما يدل على أنه لا يمكن للمؤسسة تغطية كامل أصولها الثابتة باستخدام أموالها الخاصة فقط.
- **نسبة الاستقلالية المالية:** كلما كانت المؤسسة مشبعة بالديون كلما فقدت استقلاليتها المالية وحرية اتخاذ القرار، وكلما اتسعت نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الديون كانت محفزا للدائنين على تقديم المزيد من الديون للمؤسسة بصفتها موردا ضرورية لنشاط المؤسسة، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن هذه النسبة تساوي 210%، 153% و 175% على التوالي خلال سنوات الدراسة مما يدل على أنها في وضعية جيدة تجاه دائنيها ويمكنها أن تتعامل معهم بمرونة في شكل اقتراض وتسديد للديون.
- **نسبة التمويل الخارجي:** تعبر هذه النسبة عن مقدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، فكلما كانت موجودات المؤسسة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة كبيرة مقارنة بالديون كانت هذه الموجودات كافية لتغطية الديون وهي مطمئنة للدائنين في حالة الأزمة أو العسر المالي الذي قد تتعرض له المؤسسة، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن هذه النسبة تساوي 41%، 48% و 44% على التوالي خلال فترة الدراسة مما يدل على أن المؤسسة في وضعية جيدة تجاه دائنيها ويمكنها أن تتعامل معهم بمرونة في شكل اقتراض وتسديد للديون.

4-2-3- حساب نسب الربحية: يمكن حساب مختلف النسب وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (11): حساب نسب الربحية

النسبة	2017	2018	2019
النتيجة الإجمالية	1478972917,80	1238935789,53	804954266,40
مجموع الأصول	48 318 944 590,23	39 574 343 961,92	40 434 178 877,27
نسبة ربحية الأصول	0,03	0,03	0,02
النتيجة الصافية	19712615952,90	23566130449,20	23318670549,46
الأموال الخاصة	27 931 531 057,74	19 796 410 396,58	21 776 278 416,42
نسبة ربحية الأموال الخاصة	0,71	1,19	1,07

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على معطيات الجدول رقم (01) وميزانيات السنوات المالية 2017، 2018 و 2019.

- **نسبة ربحية الأصول:** تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أنها تساوي 03%، 03% و 02% خلال سنوات الدراسة على التوالي، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في أسهم المؤسسة يعطي 0.03 دج، 0.03 دج و 0.02 دج كنتيجة إجمالية على التوالي، وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة في استخدام موجودات المؤسسة الموضوعة تحت تصرفها من مختلف المصادر.
- **نسبة ربحية الأموال الخاصة:** تقيس هذه النسبة نجاح الإدارة في تعظيم عائد المستثمرين، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أنها تساوي 71%، 119% و 107% على التوالي خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر ضمن الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية تقدر بـ 0.71 دج، 1.19 دج و 1.07 دج على التوالي، وهي تبين أهمية أسهم المؤسسة في السوق المالي.

4-3- قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام حساب النتائج

في هذا الجزء سيتم استعراض جدول حساب النتائج لمختلف سنوات الدراسة، كما سيتم قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام أهم المؤشرات المعتمدة على حساب النتائج والمتمثلة في رقم الأعمال والقيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال... إلخ، كما سيتم أيضا تحليل حساب النتائج باستخدام تقنية أثر المقص.

من خلال القوائم المالية لمجمع صيدال فإنه يمكن عرض حساب النتائج للمجمع حسب الطبيعة كما يلي:

الجدول رقم (12): جدول حساب النتائج

2019	2018	2017	البيان
9392750935,10	10317577775,54	10265897771,06	رقم الأعمال
1085935007,08	272122098,95	558329961,16 -	تغير مخزونات المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها
			الإنتاج المثبت
			إعانات الاستغلال
10478685942,18	10589699874,49	9707567809,90	1- إنتاج السنة المالية
4577729592,68	4624142242,57	3755793245,73	المشتريات المستهلكة
1113922480,89	1067499186,54	1002621754,72	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
5691652073,57	5691641429,11	4758415000,45	2- استهلاك السنة المالية
4787033868,61	4898058445,38	4949152809,45	3- قيمة الاستغلال المضافة (2-1)
3514951683,35 -	3329762210,93 -	2866108087,05 -	أعباء العاملين
154310399,06 -	169982582,04 -	167524872,66 -	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
1117771786,20	1398313652,41	1915519849,74	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
687941345,57	1159167515,64	120876666,93	الحواصل العملية الأخرى
- 75628723,04	188852963,84 -	58405988,66 -	الأعباء العملية الأخرى
- 1399508839,03	1454793798,08 -	868249692,56 -	المخصصات للاهلاكات و الأرصدة
664533494,03	380039983,32	370500844,60	استئناف عن خسائر القيمة و الأرصدة
995109063,73	1293874389,45	1480241680,05	5- النتيجة العملية
152968301,58	200013164,65	163571611,87	الناتج المالية
343123098,91 -	254951764,57 -	164840374,12 -	الأعباء المالية
190154797,33 -	54938599,92 -	1268762,25 -	6- النتيجة المالية
804954266,40	1238935789,53	1478972917,80	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (7+5)
77823533,00 -	127206062,00 -	277583318,00 -	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
5579922,73	21232781,46 -	7032819,01	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
11984129083,37	12328920538,10	10362516933,30	مجموع حواصل الأنشطة العادية
11262578272,69	11195958029,11	9168160152,51	مجموع أعباء الأنشطة العادية
23246707356,06	23524878567,21	19530677085,81	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
/	/	/	العناصر غير العادية (حواصل) (يطلب بيانها)
/	/	/	العناصر غير العادية (أعباء) (يطلب بيانها)
0,00	0,00	0,00	9- النتيجة غير العادية
23246707356,06	23524878567,21	19530677085,81	10- نتيجة السنة المالية
19736411,44	44778352,30	85189898,58	نتيجة ذوي الأقلية
52226781,96	3526470,31	96748968,51	حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتيجة الصافية
23318670549,46	23566130449,20	19712615952,90	11- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات ميزانيات السنوات المالية 2017، 2018 و 2019.

4-3-1- رقم الأعمال: نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) والذي يبين مختلف حسابات النتائج أن رقم أعمال المؤسسة معتبر خلال كل فترة الدراسة، كما أنه في نمو متزايد، والجدول التالي يبين لنا معدل نمو النشاط من خلال رقم الأعمال:

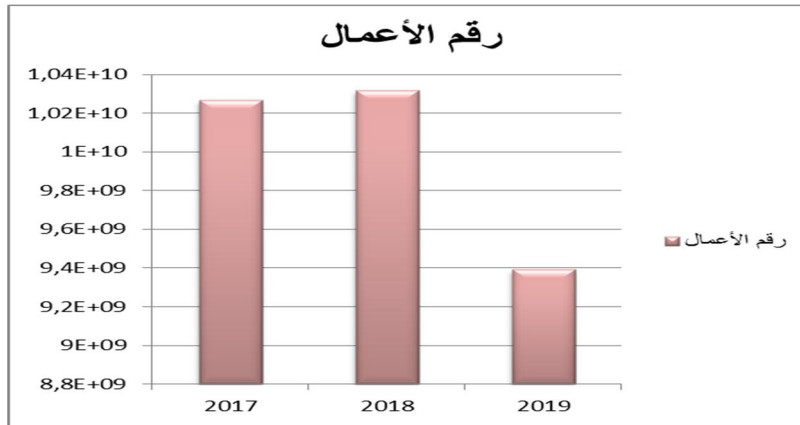
الجدول رقم (13): معدل نمو النشاط

السنوات	2017	2018	2019
معدل نمو النشاط	0,416	0,503	-8,964

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات الجدول رقم (12).

ولتوضيح تطور رقم الأعمال يمكن تمثيله للفترة المدروسة كما يلي:

الشكل رقم (07): تطور رقم الأعمال



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات الجدول رقم (12).

4-3-2- القيمة المضافة: نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أنها موجبة خلال كل سنوات الدراسة وهذا ما يدل على أن المؤسسة تحقق قيمة مضافة من خلال قيامها بعملياتها الإنتاجية، أي أن إنتاج السنة المالية أكبر من استهلاكاتها، وهذا ما يعكس الفعالية التي تمت بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها. كما نلاحظ أن رصيد القيمة المضافة في نمو متزايد، والجدول التالي يبين لنا معدل النمو من خلال القيمة المضافة:

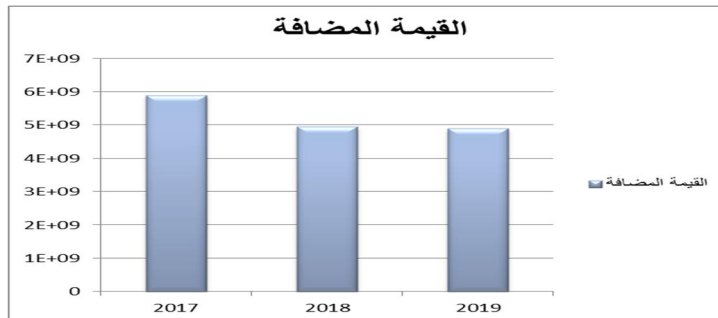
الجدول رقم (14): معدل النمو

السنوات	2017	2018	2019
معدل النمو	-16,067	-1,032	-2,267

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات الجدول رقم (12).

ولتوضيح تطور رصيد القيمة المضافة يمكن تمثيلها للفترة المدروسة كما يلي:

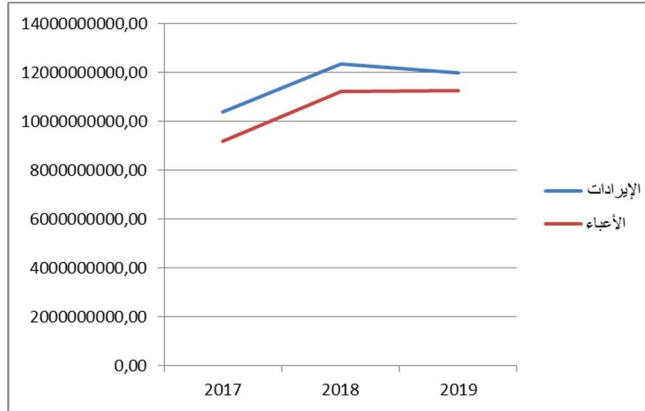
الشكل رقم (08): تطور القيمة المضافة



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات الجدول رقم (12).

4-4- تحليل حساب النتائج باستخدام تقنية أثر المقص: نهدف من خلال استعمال هذه التقنية إلى تحليل التغيرات المختلفة بين الإيرادات والتكاليف، ويمكن تمثيل تقنية أثر المقص وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (09): تحليل النتائج باستخدام تقنية أثر المقص



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات الجدول رقم (12).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (09) أنه بالرغم من ارتفاع التكاليف إلا أن ارتفاع الإيرادات أكبر، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأرباح، وهي إحدى الحالات المثلى للنتيجة، وهذه الحالة متوافقة مع الحالة الخامسة من بين الحالات المختلفة لسلوك النتيجة عبر الزمن وهي حالة "نمو كبير للإيرادات مع بقائه أعلى من التكاليف"، وهي تعتبر من الحالات المثلى.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مستوى الإفصاح من خلال قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة من الناحية المالية باستخدام المؤشرات والمعايير المستعملة في ذلك وإبراز دور الإفصاح ومدى تأثيره على فعالية الأداء المالي خاصة في ظل تطبيق الإطار العام للحوكمة في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة، ومن خلال هذه الدراسة التطبيقية حاولنا إبراز بعض النتائج نوجزها فيما يلي:

- يتمثل الإفصاح أداة فعالة في تفعيل وقياس الأداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال الإفصاح عن المعلومات المالية التي يحتاجها الأطراف ذات المصلحة.

- الهدف العام للإفصاح هو إظهار العرض العادل والتعبير الحقيقي والعادل عن الوضع المالي لأداء المؤسسة والتغيرات في الحالة المالية. - المسير المالي يعتمد أساساً على المعلومات الواردة في القوائم المالية سواء إجبارية أو الاختيارية للقيام بتشخيص السياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة خلال فترة معينة.

- تختلف مقاييس لقياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة باختلاف حركيتها تجاه الزمن.

- الإفصاح يعطي معلومات مالية ذات خصائص نوعية تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

ومن توصيات الدراسة ما يلي:

- العمل على تحسين مستوى ممارسة الحوكمة في المؤسسات المدرجة وخاصة مبدأ الإفصاح والشفافية وذلك من خلال مساعدة مديري ومجالس إدارات الشركات على تطوير إستراتيجية سليمة للحوكمة تساعد على تحسين كفاءة وفعالية أداء تلك الشركات. - العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم.

- العمل على تعزيز ثقافة ممارسة الحوكمة من خلال عقد البرامج التدريبية التي تعكس مفاهيم وثقافة تطبيقات الحوكمة.

قائمة المراجع:**الكتب:**

- 1- أمين السيد أحمد لطفي. (2009). علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 2- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم. (2004). دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.
- 3- محمود السيد الناصي، (2007). اتجاهات معاصرة في نظرية المحاسبة، المكتبة العصرية، المنصورة، العراق.
- 4- سوزان علوي، (2004). إدارة الموارد البشرية، النهضة العربية، القاهرة.
- 5- السعيد فرحات جمعة، (2000). الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

الأطروحات والرسائل:

- 1- احمد محمد المناصير، (2017). دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية، الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.
- 2- جهاد احمد سالم سالم، (2015). اثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في تقرير الإفصاح والشفافية دراسة حالة (شركة الفوسفات الأردنية)، ماجستير في المحاسبة، جامعة جرش، الأردن.
- 3- محمد جميل حبوش، (2007). مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
- 4- نعيمة يحياوي. (2009). أدوات مراقبة التسيير بين النظرية والتطبيق دراسة حالة - قطاع صناعة الحليب - ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة. الجزائر.
- 5- عبد المنعم عطا العلول. (2006). دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة- فلسطين - ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
- 6- رائد فاهم ياسر الزامل، (2014). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية لموصول الى وعاء ضريبي مقبول/ دراسة في قسم الشركات في الهيئة العامة لضرائب قسم الشركات"، شهادة الدبلوم العالي المعادلة لشهادة الماجستير في الضرائب، قسم الدراسات المالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.

الدوريات:

- 1- ابن خليفة، أحمد، و درهمون، هلال. (2018). جودة المراجعة وآليات حوكمة الشركات. مجلة الاقتصاد والمالية: جامعة حسيبة بن علي الشلف - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مج4، ع1.
- 2- الحسبان، مصطفى محمد. (2017). مدى إلزامية الحوكمة على شركات المساهمة وأثرها في ضوء إصدار قانون الشركات الإماراتي الجديد رقم 2 لسنة 2015. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية: جامعة القدس المفتوحة، ع41.
- 3- العابدي، دلال. (2017). دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على السوق المالي. مجلة دفاتر اقتصادية: جامعة عاشور زيان الجلفة - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مج8، ع14.

- 4- القاضي، فارس سعود، المطارنة، علاء جبر، القاضي، لمى فارس سعود، و أبو الهيجاء، محمد فوزي. (2018). دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الحوكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الاردنية: دراسة ميدانية. مجلة المحاسبة والتدقيق والحوكمة: جامعة جرش، مج3، ع2.
- 5- بورقة، شوقي عاشور، وغربي، عبدالحليم عمار. (2015). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية: حالة دول منطقة الخليج. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز - الاقتصاد الإسلامي: جامعة الملك عبدالعزيز - معهد الاقتصاد الإسلامي، مج28، ع3.
- 6- بكر إبراهيم محمود. (2008). الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع 21.
- 7- يزيد، صالح محمد، وكسري، أسماء. (2017). أثر تطبيق التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات: دراسة ميدانية في شركة صيدال. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية: جامعة القدس المفتوحة، مج2، ع7.
- 8- ملاح، وئام. (2017). "دور حوكمة الشركات في تطبيق قواعد الشفافية والإفصاح المحاسبي". مجلة رماح للبحوث والدراسات: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح، ع22.
- 9- عبدالقادر، حدي، و محمد، زيدان. (2018). فعالية التدقيق الداخلي في اكتشاف ومنع الاحتيال وانعكاسها على نظام حوكمة الشركات. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا: جامعة حسينة بن بوعلي بالشلف - مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، ع18.
- 10- علي، صالح حامد محمد، والسيد، علي عباس علي عوض. (2018). مبادئ حوكمة الشركات وأثرها على جودة المراجعة الخارجية: دراسة ميدانية على المراجعين الخارجيين بالسودان. مجلة الدراسات العليا: جامعة النيلين - كلية الدراسات العليا، مج12، ع46.
- 11- فاتح، وبشير، (2006). حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق، منتدى محاسبة.
- 12- شراطي، سميرة عمران محمد. (2019). دراسة تقييمية لأطر حوكمة الشركات في الجزائر مقارنة بالأردن. مجلة البحوث والدراسات العلمية: جامعة يحيى فارس، ع13.